2025/69

واردات عدد .....
20 جوان 2025
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مـشـروع قانون

يتعلّق بالموافقة على الملحق عدد 1 المبرم بتاريخ 25 مارس 2025 لاتفاقية القرض المُبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد.

فصل وحيد: تتم الموافقة على الملحق عدد1، المُلحق بهذا القانون والمُبرم بتاريخ 25 مارس 2025 لاتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد.

2025/69

2025/69.

واردات عدد .....
20 جوان 2025
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على الملحق عدد 1 لاتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد

***

شرح الأسباب

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على الملحق عدد 1 المبرم بتاريخ 25 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلق بتعديل اتفاقية القرض المبرمة بين الطرفين بتاريخ 14 فيفري 2019 بمبلغ قدره 76 مليون أورو للمساهمة في تمويل برنامج تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد.

وقد تمت الموافقة على اتفاقية القرض المذكورة بمقتضى القانون عدد 6 لسنة 2020 المؤرخ في 30 جانفي 2020 والمصادقة عليها بالأمر الرئاسي عدد 15 لسنة 2020 المؤرخ في 6 فيفري 2020.

I-الإطار العام للمشروع

في إطار توجهات الحكومة في مجال تحسين الخدمات الصحية المسداة للمواطن بالمناطق الداخلية ذات الأولوية، تم وضع **برنامج لتعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد**. ويهدف هذا البرنامج إلى:

- دعم تعصير المستشفى الجهوي بجهة سيدي بوزيد
- تأهيل الهياكل الصحية العمومية بالخطوط الأمامية للصحة بجهة سيدي بوزيد
- دعم الحوكمة في المجال الصحي بجهة سيدي بوزيد

ويتكوّن البرنامج من 3 مكونات رئيسية، تتمثل في:

- توسعة المستشفى الجهوي بسيدي بوزيد والرفع من طاقة استيعابه.
- دعم تأهيل المستشفيات المحلية بكل من المكناسي والرقاب لتصبح مستشفيات جهوية صنف "ب".
- دعم الحوكمة في المنظومة الصحية بجهة سيدي بوزيد.

2025/69.

II-أهداف الملحق التعديلي:

يهدف الملحق التعديلي إلى تمكين وزارة الصحة من مواصلة إنجاز المشروع وذلك بالتمديد في آجال الاتفاقية الأصلية على النحو التالي:

- التمديد في تاريخ آخر أجل للسحب من **30 سبتمبر 2024 إلى 30 سبتمبر 2028**
- التمديد في تاريخ الانتهاء من تنفيذ المشروع من **30 سبتمبر 2026 إلى 31 ماي 2029**.

مع العلم أنه تمّ إلى حد اليوم صرف 3 مليون أورو ما يقابل 3.95% من مبلغ القرض.

ويعود طلب تأجيل الآجال بالنسبة لهذه الاتفاقية للتأخير المسجل خلال مراحل طلبات العروض المتعلقة بالتصميم (المتمثلة في وضع المواصفات واختيار المصممين) بالإضافة الى توقف الأنشطة بسبب الأوضاع الصحية خلال أزمة **كوفيد 19** وبسبب إضراب نقابة المهندسين.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن إجراءات الممول تقتضي اعتماد طلب عروض على مرحلتين، تشمل الأولى التأهيل المسبق، وتليها مرحلة طلب العروض، إضافة إلى مرحلة التفاوض الفني مع المجمع الفائز بالصفقة، وهو ما يستغرق وقتًا أطول مقارنةً بالإجراءات المعتمدة في الصفقات العمومية التونسية.

-هذا بالإضافة إلى إلزام المجمع بالتصريح بالوجود عبر تسجيل الشركة قبل إمضاء العقد حسب كراس الشروط والقوانين الجاري بها العمل بالبلاد التونسية، بعد التشاور مع مصالح وزارة المالية المختصة في التشريع الجبائي والأداءات ممّا خلق تململا في اتخاذ القرار وتأخرا في إمضاء العقد.

-كما تمّت إضافة مرحلة جديدة إلى تعهّدات مجمّع المصمّمين، تُعرف في التشريع الفرنسي بـ "مرحلة التصوّر الأوّلي" *(phase Esquisse)* وهي غير منصوص عليها ضمن الإجراءات المعتمدة عادةً في مراحل الدراسات. وقد أدّى ذلك إلى تأخير الانتقال إلى مرحلة الدراسات التمهيدية الموجزة بحوالي أربعة أشهر.

III –مراجعة الشروط المالية

- **الكلفة الأصلية للمشروع**

تقدر الكلفة الجملية للمشروع بـ **78.3 مليون أورو**.

ويتم تمويله عن طريق قرض بقيمة **76 مليون أورو** مسند من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية بالإضافة إلى توفير هبات في مجال الدعم الفني والنجاعة الطاقية من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية (1.3 م أورو) والاتحاد الأوروبي (حوالي 1 م أورو).

وتتمثل الشروط المالية الأصلية للقرض فيما يلي :

- قيمة القرض : 76 مليون أورو
- نسبة الفائدة : تحتسب بناء على نسبة الفائدة المرجعية المقدرة بـ**1.54%** (الموافقة لمعدل نسبة الفائدة (أوريبور 6 أشهر) + هامش بـ 66 نقطة مائوية) + / – فارق نسبة عائد السندات الفرنسية لأجل 10 سنوات (TEC 10) بين تاريخ إمضاء اتفاقيه القرض (0.53 %) وتاريخ تثبيت نسبة الفائدة عند طلب السحب.
- فترة السداد : 20 سنة بما فيها فترة إمهال بـ 7 سنوات
- عمولة التعهّد : 0.25%، تحتسب بعد 6 أشهر من تاريخ إمضاء اتفاقية القرض.

- **كلفة تمديد الآجال**

تقدر الكلفة الإضافية الناتجة عن طلب التمديد في الآجال بزيادة في نسبة الفائدة المرجعية بـ **80** نقطة أساس حيث سيتمّ تحيين نسبة الفائدة بالنسبة للقسط المتبقي من القرض (73 مليون أورو) لتبلغ **2.34 %**عوضا عن **1.54 %**. ويعود ذلك لارتفاع كلفة إعادة التمويل من السوق المالية الذي تلجأ إليه الوكالة للقيام بعمليات الإقراض بناء على الآجال الجديدة. وقد تمّ التشاور بخصوص هذا التعديل مع مصالح وزارة المالية والبنك المركزي التونسي.

كما تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة للقسط الثاني، تمّ التمديد في فترة الإمهال من 7 إلى 10 سنوات.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب.